Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 1, Issue 4, October-December 2023, Page No: 1-19
Website: https://www.aajsr.com
SJIFactor 2023: 3.908 **ISI 2023: 0.337**

معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا

عبد الرحمن جمعة الضبيع العقيلي*
مراقبة الخدمات المالية الجغبوب، وزارة المالية، ليبيا

Obstacles to developing the electoral system in Libya

Abdulrhman Jummah Aldhabaa Alaqeeli *
Financial Services office Al Jaghbub, Ministry of Finance, Libya

*Corresponding author	alagylyaldbie@gmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2023-10-01	تاريخ القبول: 2023-09-20	تاريخ الاستلام: 2023-07-12

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبيان يتكون من 46 فقرة موزعة على 4 محاور (معوقات اقتصادية، سياسية، اقتصادية، ومعوقات اجتماعية وثقافية). تم توزيع (131) استبانة على أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد التابعة لجامعات (بنغازي – طرابلس – سبها – الزاوية – طبرق - الجامعة الأسمرية الاسلامية بزليتن).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الجنس، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة، وبلغ المتوسط الحسابي لمعوقات تطوير النظام الانتخابي لكافة المحاور (القانونية، السياسية، الاقتصادي، والاجتماعية الثقافية) (3.51) وبدرجة تقدير عالية، وبرزت المعوقات القانونية أكثر المعوقات تأثيراً على تطوير النظام الانتخابي في ليبيا بمتوسط حسابي (3.57) وبدرجة تقدير عالية، يليها المعوقات الاجتماعية والثقافية بمتوسط حسابي (3.56) وبدرجة تقدير عالية، يليها المعوقات الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.52) وبدرجة تقدير عالية، وإن أقل المعوقات تأثيراً هي المعوقات السياسية بمتوسط حسابي (3.49) وبدرجة تقدير عالية.

الكلمات المفتاحية: الانتخاب، النظام الانتخابي، معوقات التطوير، ليبيا.

Abstract

The research aimed to identify the most significant obstacles to the face the development of the electoral system in Libya. To achieve this goal, a descriptive-analytical approach was followed, and a questionnaire was designed, consisting of 46 items distributed across 4 dimensions (economic obstacles, political obstacles, legal obstacles, and social and cultural obstacles). A total of 131 questionnaires were distributed to faculty members in the economics colleges affiliated with the Universalities of (Benghazi, Tripoli, Sabha, Zawiya, Tobruk - and Al-Asmariya Islamic University at Zliten City).

The study reached a set of results, the most important of which are as follows: There were no statistically significant differences (α ≤0.05) in the average responses of the sample participants regarding the obstacles to the development of the electoral system in Libya attributed to gender, academic degree, or years of experience. The overall mean score for the obstacles to the development of the electoral system across all dimensions (legal, political, economic, and social-cultural) was 3.51, indicating a high level of perception. The legal obstacles emerged as the most influential obstacles to the development

of the electoral system in Libya, with an average score of 3.57 and a high level of perception. They were followed by social and cultural obstacles with an average score of 3.56 and a high level of perception. Economic obstacles ranked next with an average score of 3.52 and a high level of perception. The least influential obstacles were the political obstacles, with an average score of 3.49 and a high level of perception.

Keywords: The election, The electoral system, Obstacles of development, Libya.

مقدمة

يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ إلى تحديد نظام انتخابي مناسب لانتخاب سلطته التشريعية. قد يتم اختيار النظام الانتخابي بناءً على الظروف السياسية والاجتماعية في البلد، وتفضيلات الشعب والمجتمع، ويعد النظام الانتخابي أحد العناصر الأساسية في العملية الديمقراطية، حيث يمكن للمواطنين المشاركة في اختيار ممثليهم والتعبير عن آرائهم ومصالحهم السياسية من خلال الاقتراع.. ويشير مفهوم النظام الانتخابي إلى الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحدد كيفية اختيار الممثلين السياسيين وتوزيع المقاعد في الهيئات التشريعية، مثل البرلمانات والمجالس البلدية (صلاح، 2022، ص66).

كما يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ كحالة ليبيا إلى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية. كما ويمكن أن تفضي الأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد. وحتى في غياب تلك الأزمات فقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية.

ويختلف النظام الانتخابي من بلد لآخر ويعتمد على مجموعة متنوعة من المبادئ والمقاييس، ليعكس القيم والمبادئ التي يرغب النظام السياسي في تحقيقها، مثل الشفافية، والتمثيل العادل، والتوازن الجغرافي، والتنوع السياسي والاجتماعي. يهدف النظام الانتخابي إلى ضمان اختيار الممثلين السياسيين بطريقة تعكس إرادة الناخبين وتحقق الشرعية والشفافية في العملية الانتخابية (بن يونس، 2023، ص146).

إن تغيير النظام الانتخابي المعتمد يمكن أن يكون نتيجة للأزمات السياسية التي تواجهها الدولة الديمقراطية. قد يصبح النظام الانتخابي الحالي غير قادر على تحقيق التمثيل العادل للمختلف الفئات والمصالح السياسية في البلاد، مما يدفع إلى حاجة إلى تغييره. يمكن أن تكون هذه الأزمات مرتبطة بعدم رضا الشعب عن النظام السياسي الحالي، انتهاكات لحقوق الإنسان، فساد سياسي أو أي عوامل أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي في ظروف سياسية مستقرة على رفع قضية تغيير النظام الانتخابي المعتمد في البلاد. يمكن أن تكون أهدافهم تعزيز التمثيلية السياسية، تعزيز المشاركة الشعبية، تحقيق التوازن الإقليمي أو العرقي، أو تعزيز الشفافية والديمقراطية في العملية الانتخابية.

يجب أن يجري أي تغيير في النظام الانتخابي بعناية وشفافية، ويجب أن يتم بناءً على المشاورات والحوار الشامل مع جميع الأطراف المعنية. يهدف التغيير إلى تعزيز النظام الديمقراطي وتحسينه، وضمان تمثيل جميع المواطنين وتلبية احتياجاتهم ومصالحهم في السلطة التشريعية. وعلى هذا، جاءت الدراسة الحالية بهدف الى التعرف على معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا متمثلة في المعوقات (القانونية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية).

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي أهم معوقات على معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟

وتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهم المعوقات القانونية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟
2. ما هي أهم المعوقات السياسية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟
3. ما هي أهم المعوقات الاقتصادية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟
4. ما هي أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول درجة معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الجنس، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة. وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية،

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول درجة معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الجنس.
2. بين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول درجة معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الدرجة العلمية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول درجة معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الخبرة.

أهمية الدراسة

1. كون النظام الانتخابي يعد أحد الأركان الأساسية في أي نظام ديمقراطي، وله أهمية كبيرة في ضمان تمثيل شعبي فعّال وتحقيق الشفافية والعدالة في عملية الانتخابات.
2. يتصل البعد التمثيلي وقيم التعددية السياسية والاجتماعية انطلاقاً من كون الانتخابات تمثل آلية التمثيل السياسي.
3. تكمن أهمية الدراسة في طبيعة المرحلة وما صاحبها من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها ليبيا، كغيرها من الدول التي تأثرت بالمتغيرات العالمية لاسيما منها المرتبطة بإصلاح نظام الحكم.
4. تقدم هذه الدراسة إضافة علمية إلى حقل الدراسات الأكاديمية المهتمة بالنظم الانتخابية ومعوقات تطويرها وسبل إصلاحها، فضلاً عن أنها قد تكون من أوائل الدراسات في هذا الحقل في ليبيا.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة التي أثْرَتْ الدراسة في جانبها النظري، بالإضافة إلى الاستبانة التي تم إعدادها وتطويرها للحصول على البيانات المطلوبة في الجانب العملي ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** 2012 - 2023
- **الحدود المكانية:** كليات الاقتصاد بالجامعات الثلاثة (بنغازي - طرابلس – سبها).
- **الحدود البشرية:** أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات المذكورة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعد نظام الانتخابات أحد العناصر الأساسية في النظم الديمقراطية حول العالم، ويعرف بأنه الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحدد كيفية اختيار الممثلين السياسيين وتوزيع المقاعد في الهيئات التشريعية أو في المناصب السياسية الأخرى، من خلال تنظيم وإجراء الانتخابات وضمان تمثيلية واضحة وشفافة لإرادة الناخبين (البلعزي، 2023، ص6). ويشير نظام الانتخابات إلى القواعد والإجراءات التي تحدد كيفية اختيار الممثلين السياسيين وتوزيع المقاعد بناءً على نتائج الانتخابات.

النظام الانتخابي في ليبيا

أولاً: انتخاب المؤتمر الوطني العام (يوليو 2012 – يوليو 2014)

خطت ليبيا أولى خطواتها في رحلة تحولها الديمقراطي، بانتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، وسارت التحضيرات لنيل هذا الاستحقاق التاريخي وفقاً لمواد القانون رقم 4 لسنة 2012، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي (المجلس الانتقالي الليبي، 2012).

نص القانون على أن المؤتمر الوطني العام هو السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة الليبية في المرحلة الانتقالية، ويتألف من مائتي عضو يُنتخبون وفقاً لأحكام القانون، وأن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات هي الجهة التي تتولى تنظيم وإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، كما نص على اعتماد النظام الانتخابي المتوازي الذي يتضمن نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي لانتخاب الأعضاء، حيث يتم انتخاب مائة وعشرين عضواً على أساس الأغلبية بنظام الفائز الأول للدوائر الفردية ونظام الصوت الواحد غير المتحول للدوائر ذات الأكثر من مقعد، أما الثمانون عضواً الآخرون فيتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي في قوائمٍ انتخابيةٍ مغلقةٍ تتناوب فيها اسماءُ المرشحين من الذكور والإناث، تقدمها الكيانات السياسية في الدوائر الانتخابية المُخصصة لذلك (المجلس الانتقالي الليبي،2012).

وخص القانون المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنظيم سجل الناخبين في الداخل والخارج فافتتحت المفوضية (1513) مركزاً انتخابياً لتسجيل الناخبين في ثلاثة عشر دائرة انتخابية، قُسمت بحسب معياريّ السكان والمساحة، وتوافد المواطنون بشكل شخصي للتسجيل واستلام بطاقات الانتخاب ووصل عدد المسجلين (2,865,937) ناخباً، منهم (1,571,580) من الذكور و (1,294,357) من الإناث (النايلي، 2018، ص46).

تقدم للترشح لانتخاب المؤتمر الوطني العام (4334) مترشحاً منهم (3400) من الذكور، و(934) من الإناث، انطلقت عقب ذلك الحملات الانتخابية للمرشحين وعملية تسجيل مراقبي الانتخابات، وقامت المفوضية بوضع الترتيبات الخاصة بعملية الاقتراع وفق مواد القانون واللوائح التنظيمية.

في السابع من يوليو 2012 توجه مئات الآلاف من الليبيين المسجلين كناخبين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم وممارسة حقوقهم السياسية سعياً إلى بناء مقومات الدولة الجديدة القائمة على سيادة القانون والمؤسسات، وبلغ عدد المقترعين (1,768,605) منهم (1,081,331) من الرجال، و(687,274) من النساء. وبنسبة مشاركة تصل إلى (61%) من عدد المسجلين بالسجل الانتخابي.

وبعد الانتهاء من عمليات العد والفرز واستنفاذ مرحلة الطعون أعلنت المفوضية القوائم النهائية للفائزين بمقاعد المؤتمر الوطني العام وتمت المصادقة عليها بتاريخ (1 أغسطس 2012)، وأكد المراقبون الدوليون على نزاهة وشفافية هذه العملية الانتخابية وأثنوا على مستوى النضج الذي تعامل به الليبيون مع صناديق الاقتراع رغم انقضاء أكثر من ستة عقود على آخر انتخابات تشريعية ليبية (النايلي، 2018، ص49).

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا عن النتائج النهائية للمؤتمر الوطني العام، المكون من 200 عضو والذي سيقود المرحلة الانتقالية الثانية في ليبيا ويشكل حكومة انتقالية جديدة، وأظهرت النتائج تقدم تحالف القوى الوطنية بزعامة رئيس الوزراء السابق محمود جبريل في نظام القوائم، حيث حصل على 39 مقعدا من أصل 80، وحل في المرتبة الثانية بـ17 مقعدا حزب العدالة والبناء المنبق عن جماعة الإخوان المسلمين الليبية. كما أعلن عن أسماء الفائزين المستقلين وعددهم 120 (الموقع الالكتروني للمفوضية العليا للانتخابات).

وحظيت الانتخابات الليبية بإشادة دولية واسعة باعتبارها الخطوة الأولى من نوعها في البلاد منذ عدة عقود من حكم العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، الذي نص كتابه الأخضر الذي ينظّر لما أسماه "النظرية العالمية الثالثة" على أن "التمثيل تدجيل" وعلى ألا حكم إلا "حكم الشعب" (بن يونس، مرجع سابق، ص101).

وفي هذا السياق، فإن قانون الانتخابات الصادر في يناير 2012 , قد أخذ في الاعتبار لضعف المخيم على القوى السياسية الوطنية. فقد تم تشريع نظام انتخابي يعطي ثلاثة أخماس المقاعد المئتين لمرشحين مستقلين يتبعون دوائرهم الانتخابية، ويخصّص خمسي المقاعد للأحزاب السياسية. إلا أنه ما كان ضرورياً بالنسبة للقوائم الانتخابية المتبنّاة من الأحزاب، أن يتم تحديد المرشحين لأكثر من دائرة انتخابية واحدة. وبالتالي فقد جسدت الكثير من القوائم الحزبية مصالح محلية تخص اتحادات وجمعيات مختلفة. والملاحظ هو أن أربعة عشر نائباً من أصل الثمانينَ نائباً الذين تم انتخابهم عبر هذه القوائم، كانوا يمثلون هذه الاتحادات والجمعيات. وهكذا، لا عجب أن يلاحظُ المرء أن القائمة المعدة من قبل حزب رئيس الوزراء علي زيدان، قد حصلت على مقعد واحد فقط في الدائرة الانتخابية التي ينحدر منها زيدان

نفسه، أعني الجفرة، برغم أن حزبه كان قد شارك بمرشحي كثيرين في الانتخابات المعنية. من ناحية أخرى، حصل على مقاعد في المؤتمر الوطني أعضاء حزبيون ً أيضاً بصفتهم ً نوابا مستقلين (فولفرام، 2016، ص14).

والملاحظ هو أن وسائل الإعلام الغربية ترى أن نتائج الانتخابات تؤكد على أن الليبراليين – التابعين لتحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل – قد فازوا على الإسلاميين. بيد أن وجهة النظر هذه مضللة بكل تأكيد، وذلك لأسباب عديدة، فالأمر الواضح أولاً هو أن الفائزين الحقيقيين في الانتخابات هم ممثلو مصالح عائلات ومدن وقبائل معينة. ً وثانياً: أن مصطلح "ليبرالي" ينطبق بمعناه المتداول في المحيط الأوروبي، على أقلية محدودة العدد في أقصى الحالات، أي على أقلية من مرشحين حصلوا على مقعدهم في المؤتمر الوطني العام عبر حزب تحالف القوى الوطنية أو بصفتهم مرشحي ستقلين يشاركون حزب التحالف في مبادئه وتوجهاته. ً وثالثاً: أن الإخوان المسلمين قد حصلوا مقارنة بإجمالي عدد النواب المستقلين ً رسمياً على حصة فاقت بكثير حصة حزب تحالف القوى الوطنية.

ثانياً: انتخاب البرلمان الليبي (2014):

ومع انتهاء فترة المؤتمر الوطني العام، الهيكل التشريعي في ليبيا من 2012 حتى 2014، توجه الليبيون لانتخاب أعضاء أول مجلس نواب شهدته ليبيا منذ انتهاء المملكة الليبية في 1969، فبدأ أولى جلساته في 4 أغسطس 2014 خلفاً للمؤتمر الوطني العام، فمقر مجلس النواب الليبي هو مدينة بنغازي، إلا أنه وحسب الإعلان الدستوري بإمكان المجلس عقد جلساته في أي مدينة ليبية أخرى، حيث توافق غالبية النواب على اختيار مدينة طبرق التي تنعم بالهدوء النسبي آنذاك لعقد جلساتهم عوضاً عن مدينة بنغازي أو طرابلس التي شهدتا اضطراباً أمتياً لفترة من الزمن قبل أن ترجع مقر جلسات المؤتمر في مدينة بنغازي حالياً.

ومع انعقاد أولي جلسات البرلمان في 4 أغسطس/ 2014، تسلم مجلس النواب مهامه من النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته عز الدين العوامي إلي النائب أبو بكر بعيرة، لكونه أكبر النوب سناً، وفي الجلسة الثانية للبرلمان، تم انتخاب المستشار صالح عقيلة رئيساً لمجلس النواب، حيث اختاره 170 عضواً من إجمالي أعضاء المجلس 200 عضواً (بدير، 2018).

أصدرت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بقبول الطعن المتعلق بعدم شرعية مقترحات لجنة فبراير التي شكلها المؤتمر الوطني العام قبل انتهاء ولايته كما قضت المحكمة في جلسة النطق بالحكم التي عقدتها يوم الخميس الموافق 6 نوفمبر 2014، بقبول الطعن المتعلق بعدم شرعية مقترحات (لجنة فبراير) التي شكلها المؤتمر الوطني العام، ونقلتها عدد من القنوات على الهواء مباشرة من مقرها بالعاصمة طرابلس، باعتبار الخصومة منتهية في الطعنين الآخرين المتعلقين بقانون انتخاب البرلمان وبشرعية انعقاد جلساته في طبرق (حكم محكمة الدستوري، 2014).

وجاء في الحكم غير القابل للنقض أن القانون المنظم للانتخابات البرلمانية التي تمت في يونيو 2014، والذي أعدته ما تعرف بـ"لجنة فبراير" في المؤتمر الوطني ملغي وهو ما يعني حل مجلس النواب الحالي، وكل ما ترتب على هذا المجلس من قرارات تشمل تشكيل الحكومة التي يترأسها عبد الله الثني, والإعلان عن انتخابات رئاسية، إلا أن العديد من النشطاء الحقوقيين أثارت ردود أفعاله واسعة في هذا السياق بين رافض وقابلاً لطعن المحكمة، فقد كتب رئيس المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد السيد (محمد أبوقعيقيص) نُشر على صفحة 24 الإجبارية بتاريخ 2014.011.08 **"مع احترامنا للمؤسسة القضائية إلا أنني اعتقد بأنه لا يمكن البت في قضايا مصيرية مثل هذه في ظل أجواء العنف والاقتتال وسيطرة السلاح وفي ظل غياب الدولة"** (حكم المحكمة الدستورية، 2014، مرجع سابق). وإلى هذا اليوم بدأت الخصومة بين مجلس النواب المنتخب والمؤتمر الوطني العام حتى تاريخ كتابة هذا البحث.

ثالثاً: انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور (فبراير/2014)

نص القانون على أن توزع مقاعد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور[•] علي ثلاث مناطق انتخابية، بحيث يكون لكل منطقة عشرون مقعداً، مع مراعاة وجوب تمثيل المكونات ذات الخصوصية الثقافية واللغوية، ويعتمد اختيار الهيئة التأسيسية على النظام الانتخابي الفردي، القائم على الأغلبية البسيطة، ويكون الفائز بالمقعد المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات، وفي حال وجود دائرة انتخابية متعددة المقاعد يتم اعتماد نظام الصوت الواحد غير المتحول، كما نص القانون بأن تخصص ستة مقاعد للنساء وستة مقاعد للمكونات الثقافية (الأمازيغ، التبو، الطوارق) (المفوضية العليا للانتخابات، 2014).

افتتحت منظومة التسجيل الالكترونية في الأول من ديسمبر 2013، وبلغ عدد المسجلين كناخبين في هذا الاستحقاق الانتخابي (1,101,541) مواطن مستوفٍ للشروط القانونية من بينهم (449,501) من النساء، أما عدد المرشحين لنيل مقاعد الهيئة فبلغ 649 مرشحاً من بينهم 54 من النساء، واعتمدت المفوضية ما يزيد عن 5,300 مراقب محلي ودولي وإعلامي ووكيل مرشح لمراقبة مدى نزاهة العملية الانتخابية في جميع المراكز والمحطات. وكانت المفوضية قد جهزت 1,595 مركز انتخاب، بها 3,834 محطة للاقتراع، وقامت بتدريب (3,7662) موظفاً لإدارة عملية الاقتراع والعد في جميع أنحاء ليبيا.

وفي العشرين من فبراير 2014، توجه (507,612) ناخب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وسارت عملية الاقتراع بشكل منضبط وبحسب ما هو مخطط له في1,514 مركز انتخاب، بينما حالت بعض المشكلات الأمنية في بعض المناطق من استكمال عملية الاقتراع مما أدى إلى تعليق الاقتراع في 81 مركز انتخاب، وبحسب ما نص عليه قانون الانتخاب بشأن إعادة تنظيم الانتخابات خلال أسبوع من الموعد الأول في حال تعذر إجراء الانتخابات في أي منطقة من المناطق، فقد حدّدت المفوضية يوم 26 فبراير لاستئناف عملية الاقتراع في المراكز التي علقت عملية الاقتراع بها.

وفي الموعد المحدد أجريت عملية الاقتراع في 22 مركزاً، واستحال إجراءها في 59 مركزاً لعدم زوال الأسباب، وبذلك أعلنت المفوضية النتائج النهائية للفائزين بـ 47 مقعدًا، وأحالت النتائج إلى المؤتمر الوطني العام ليقرّر بدوره مسألة المقاعد الثلاثة عشر الشاغرة، فأصدر المؤتمر الوطني العام القرار (25) لسنة 2014 بشأن استئناف العملية الانتخابية في تلك المراكز، وبموجب هذا القرار استكملت المفوضية عملية الاقتراع التكميلية للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في المراكز التي تم تأمينها، وأسفرت النتائج عن حسم (8) مقاعد من بين (13) مقعدا شاغراً (المفوضية العليات للانتخابات، مرجع سابق).

استمرت الخصومة بين المجلسين حتى طالت المؤسسات الرسمية والمناصب السياسية للدولة، وتوزعت بين الشرق التي البرلمان، وغرب البلاد التي تستقبل تعليماتها من المؤتمر الوطني العام لمنتهية ولايته والذي رفض تسليم مهامه إلى مجلس النواب المنتخب. ومنذ ذلك الحين بقت السلطات التشريعية دون الوصول إلى حل يفضي بانتخابات شاملة وتحيد مؤسسات الجولة.

معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا

يعد النظام الانتخابي أحد العوامل الأساسية في بناء الديمقراطية وتعزيز التمثيلية السياسية. وفي حالة ليبيا، التي شهدت تحولاً سياسياً بعد الانتفاضة الشعبية عام 2011، فإن تطوير نظام انتخابي فعال وشفاف يعد أمراً حيوياً لتحقيق الاستقرار وتعزيز الشرعية الديمقراطية. ومع ذلك، تواجه ليبيا العديد من المعوقات في تطوير نظام انتخابي قوي ومستدام. سيتم استكشاف هذه المعوقات والتي م تقسيمها إلى معوقات (قانونية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية وثقافية).

• الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور هي الهيئة التي تم انتخابها من أجل إعداد وصياغة مشروع الدستور الدائم للبلاد، على غرار لجنة الستين التي شكلت في عام 1951. وانتخب أعضاؤها وفقاً لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2013، الصادر عن المؤتمر الوطني العام.

أولاً: معوقات قانونية

تعد المعوقات القانونية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تطوير النظام الانتخابي في ليبيا. فالتشريعات والأنظمة القانونية المتعلقة بالانتخابات تلعب دوراً حاسماً في تنظيم وضمان سلامة العملية الانتخابية وتحقيق التمثيلية الشاملة.

تواجه ليبيا تحديًا في غياب قوانين انتخابية شاملة ومحدثة تتضمن التفاصيل اللازمة لتنظيم العملية الانتخابية بشكل فعال. يجب وضع قانون انتخابي شامل يغطي جوانب مثل تسجيل الناخبين، وتوزيع المقاعد، وتمويل الحملات الانتخابية، ورصد الانتخابات. فرغم المحاولات التي بُذلت من مجلسي النواب والدولة حول العملية الانتخابية، فقد أعلنت لجنة "6+6" المشتركة المكلفة من المجلس الأعلى للدولة في ليبيا ومجلس النواب بإعداد القوانين الانتخابية أنها حققت توافقا كاملا بخصوص النقاط المتعلقة بانتخاب رئيسًا للدولة وأعضاء البرلمان. كما وتواجه ليبيا تحدياً في عدم وجود آلية مستقلة وفعالة لتسوية النزاعات الانتخابية وشفافة لمعالجة الشكاوى والنزاعات المتعلقة بالعملية الانتخابية، لضمان حكم قانوني وعادل للجميع (Al-Abani, 2022: 96-97).

وتشير دراسة (الكشر، 2023، ص54) أن ليبيا تواجه تحدياً في وضع قانون انتخابات الهيئات السياسية الفعال والشامل. بحيث يتضمن القانون تفاصيل حول تشكيل الهيئات الانتخابية وإجراءات الاقتراع وحقوق المرشحين والناخبين ومراقبة الانتخابات. ينبغي أن يتم وضع القانون بشكل دقيق وشفاف لضمان عملية انتخابية عادلة وشفافة، وبالتالي هناك حاجة إلى تعديلات قانونية لتعزيز فعالية النظام الانتخابي وتجاوز المعوقات القانونية الموجودة. ويضيف (الباروني، 2019، ص106-108) أن هناك العديد من التحديات القانونية التي تواجه العملية الانتخابية في ليبيا كالحاجة إلى تعديلات قانونية لتعزيز فعالية النظام الانتخابي وتجاوز المعوقات القانونية الموجودة، وتقديم مزيد من الحماية القانونية لمستقبلية، النظام الرقابي وضمان عدم التدخل السياسي، ونقص في الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لتطبيق القوانين بشكل فعال، علاوة على وجود أن التلاعب بعملية الانتخابات من خلال التعديلات القانونية غير العادلة، أو التأثير على الجهات المستقلة المسؤولة عن الرقابة والمراقبة يهدد العملية الانتخابية في ليبيا. كما أشرت دراسة (المدهون، 2021، ص109-110) أن تعرض أعضاء الهيئات الرقابية للتأثير السياسي أو الضغوط الخارجية، يؤثر على قدرتهم على تنفيذ وظائفهم بشكل مستقل ونزيه، وهناك مسائل مرتبطة بنظام التمثيل الجماعي والفردي تحتاج إلى إعادة النظر فيها لكونها تشكل عائقاً في العملية الانتخابية، وأن عدم وضوح القواعد والإجراءات اللازمة لتنظيم الانتخابات وضمان عدالتها وشفافيتها يعد أهم التحديات التي تواجه العملية الانتخابية، كما أن تعرض الانتخابات للتدخل الأجنبي، مثل حملات نشر المعلومات المضللة، ومحاولات الاختراق الإلكتروني، أو تمويل غير قانوني من مصادر خارجية يشكل عائقاً في النظام الانتخابية ونزاهته.

ثانياً: معوقات سياسية

تتعدد وتختلف المعوقات السياسية لتطوير النظام الانتخابي من بلد لآخر، ونستعرض بعض المعوقات السياسية الشائعة التي يمكن أن تواجه جهود تطوير النظام الانتخابي لعلها أهمها ما يلي:

1. الصراعات السياسية: يمكن أن يكون الصراع السياسي بين الأحزاب والجهات المختلفة عائقاً رئيسياً أمام تطوير النظام الانتخابي. قد ينشأ صراع سياسي حول قواعد الانتخاب وتوزيع المقاعد والمسائل الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية. قد ينجم الصراع عن اختلاف الآراء حول التمثيلية والعدالة والتوازن الجغرافي وغيرها من القضايا السياسية ذات الصلة، وحالة ليبيا ليست استثناء (المدهون، مرجع سابق، ص ص113-114).
2. التدخل الخارجي: قد يتعرض تطوير النظام الانتخابي للتدخل الخارجي والتأثيرات السياسية والمصالح الجيوسياسية للدول الأخرى. يمكن أن يشمل ذلك التأثيرات المالية والتوجيه السياسي والضغوط الدبلوماسية، مما يؤثر على استقلالية العملية الانتخابية وقدرتها على توفير نظام انتخابي عادل وشفاف.

3. التدخل الخارجي: قد يتعرض تطوير النظام الانتخابي للتدخل الخارجي والتأثيرات السياسية والمصالح الجيوسياسية للدول الأخرى. يمكن أن يشمل ذلك التأثيرات المالية والتوجيه السياسي والضغوط الدبلوماسية، مما يؤثر على استقلالية العملية الانتخابية وقدرتها على توفير نظام انتخابي عادل وشفاف (Raba, 2021, 33).
4. عدم الاستقرار السياسي: يتطلب تطوير النظام الانتخابي استقرارًا سياسيًا نسبيًا لتمكين وضع وتنفيذ قوانين وإجراءات الانتخابات. في الحالات التي تشهد اضطرابات سياسية وعدم استقرار، قد تكون الجهود المبذولة لتطوير النظام الانتخابي معرضة للتعثر والتأخير.
5. الثقافة السياسية: يمكن أن تؤثر الثقافة السياسية في المجتمع على تطوير النظام الانتخابي. إذا كانت هناك ثقافة سياسية تفتقر إلى الاحترام والالتزام بقواعد الديمقراطية والتسامح السياسي، فقد تواجه جهود تطوير النظام الانتخابي صعوبات. قد يعتقد بعض الأفراد أن الانتخابات ليست آلية فعالة للتغيير السياسي أو أنها تستخدم فقط لتعزيز مصالح الفئات الحاكمة. يتطلب تطوير النظام الانتخابي تغييراً في الثقافة السياسية لتشجيع المشاركة السياسية النشطة وتعزيز الديمقراطية (Jorado, 2020: 202).

تلك هي بعض المعوقات السياسية التي يمكن أن تؤثر على تطوير النظام الانتخابي في أي بلد، بما في ذلك ليبيا. يجب تحديد هذه المعوقات والعمل على تجاوزها من أجل بناء نظام انتخابي قوي وشفاف يعكس إرادة الشعب ويعزز التمثيلية السياسية والديمقراطية في البلاد.

ثالثاً: معوقات اقتصادية

المعوقات الاقتصادية لتطوير النظام الانتخابي يمكن أن تشمل عدة عوامل، وفيما يلي بعض المعوقات الشائعة التي قد تواجه جهود تطوير النظام الانتخابي (Miller, 2019: 269):

1. نقص التمويل: قد يكون نقص التمويل أحد أهم المعوقات الاقتصادية التي تعوق تطوير النظام الانتخابي. تحتاج عمليات الانتخابات إلى موارد مالية كافية لتنظيم الحملات الانتخابية، وتدريب الموظفين، وتأمين المعدات اللازمة، وضمان سلامة العملية الانتخابية بشكل عام. قد يكون التمويل غير كافي في بعض الأحيان، مما يؤثر على جودة العملية الانتخابية ويقلل من مصداقيتها.
2. الفساد وسوء الإدارة المالية: قد يؤثر الفساد وسوء الإدارة المالية على تطوير النظام الانتخابي. إذا كان هناك فساد في إدارة الموارد المالية المخصصة للانتخابات، فقد يتعرض العمل الانتخابي لتأخيرات وتلاعب واستغلال غير قانوني. ينبغي أن تكون هناك آليات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية المخصصة للنظام الانتخابي.
3. القيود المالية على المشاركة السياسية: قد يواجه الأفراد والأحزاب الصغيرة قيوداً مالية على المشاركة السياسية والمشاركة في العملية الانتخابية. تكاليف الحملات الانتخابية والإعلانات والدعاية قد تكون باهظة، مما يعطي الأحزاب الكبيرة والمرشحين ذوي الموارد الكبيرة ميزة على حساب الأحزاب الصغيرة والمرشحين ذوي الموارد المحدودة. يجب توفير آليات لتعزيز المشاركة السياسية المتساوية وتقليل التفاوت الاقتصادي في العملية الانتخابية.
4. عدم ترشيد موارد الدولة (النفط) وغيرها لاستغلال الثروة البشرية والطبيعية وفق خطة تنموية عقلانية.

هذه بعض التحديات وغيرها تؤدي إلى عرقلة تطوير العملية الانتخابية ففي ليبيا.

رابعاً: معوقات اجتماعية وثقافية

تشير بعض الدراسات إلى أهمية النواحي الاجتماعية والثقافية في تطوير النظام الانتخابي على مستوى دول العالم عموماً وليبيا على وجه الخصوص، وتعتض ليبيا جملة من التحديات التي تواجه تطوير العملية الانتخابية فيما يلي ذكرها (منير، 2020، ص107-108):

يعد قلة الوعي السياسي أحد أخم معوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من نجاح العملية الانتخابية، قد يكون لدى الناخبين قلة الوعي السياسي وفهم غير كافي لأهمية النظام الانتخابي ودوره في تحقيق

الديمقراطية. يمكن أن يؤدي قلة الوعي السياسي إلى تقليل المشاركة الانتخابية وتأثير سلبي على جودة النظام الانتخابي، ويضيف منير أن النظام الانتخابي قد يواجه تحيزات ثقافية واجتماعية تؤثر على التنوع والشمولية. قد ينجم ذلك عن احتكار السلطة من قبل فئات معينة في المجتمع أو التفضيلات الثقافية التي تؤثر على عملية الترشيح والاختيار، وأن قد تكون للعرف والتقاليد الاجتماعية دور في تعطيل تطور النظام الانتخابي. قد يتعارض بعض العرف والتقاليد مع مفاهيم الديمقراطية والتشاركية في الحكم، ويمكن أن يكون هناك مقاومة لتغيير النظام الانتخابي بناءً على هذه العوامل. وقد الانقسامات الاجتماعية والثقافية: قد يؤدي الانقسام الاجتماعي والثقافي إلى تحديات في تطوير النظام الانتخابي. قد تكون هناك انقسامات أيديولوجية أو دينية أو قومية تؤثر على القدرة على التوافق والتعاون في تحقيق إصلاحات النظام الانتخابي، وتضيف (الكشر، مرجع سابق) على المعوقات المذكورة تفجر إشكالية الهوية الوطنية الليبية، حيث يتمسك البعض بالاتجاه العروبي والإسلامي في حين يتمسك الاتجاه الآخر بالهوية الأمازيغية، والتعاطي السلبي مع المكونات الأمازيغية والطوارقية والتبوية مما ساهم بقدر كافٍ في تغييب المشروع المجتمعي، وبالتالي يرجع ذلك إلى ضعف السياسات لتعزيز التنوع والتمثيل في الهيئات الحكومية والبرلمانات.

يجب ملاحظة أن هذه المعوقات قد تختلف من بلد لآخر وتعتمد على الظروف الاجتماعية والثقافية الفريدة لكل مجتمع.

الإطار العملي للدراسة

أولاً: وصف المنهج المستخدم

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يسمح بدراسة الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً، حيث تم الاعتماد على الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، وتعتبر هذه الدراسة دراسة تطبيقية تحليلية تهدف الى وصف معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا، والذي يتضمن عدة أبعاد (معوقات قانونية، معوقات سياسية، معوقات اقتصادية، ومعوقات اجتماعية وثقافية)، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على الدراسة الميدانية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ومن ثم اختبار الفرضيات ومحاولة تفسيرها للوقوف على العلاقة بين متغيّراتها باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS).

ثانياً: مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملين بكليات الاقتصاد، قسم العلوم السياسية موزعة على 6 جامعات وهي (جامعة بنغازي – جامعة طرابلس – جامعة سبها – جامعة الزاوية – جامعة طبرق، الجامعة الأسمرية الاسلامية بزليتن)، حيث تم اختيار عينة عشوائية قوامها (126 مفردة). يوضح الجدول (1) توزيع مجتمع الدراسة.

جدول (1): توزيع عينة الدراسة

ت	الكلية	العدد	النسبة
.1	كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي	18	%14
.2	كلية الاقتصاد - جامعة طرابلس	26	%20
.3	كلية الاقتصاد - جامعة سبها	25	%19
.4	كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية	17	%13
.5	كلية الاقتصاد – جامعة طبرق	15	%11
.6	كلية الاقتصاد – الجامعة الأسمرية الاسلامية	30	%23
المجموع		131	%100

ثالثاً: عينة الدراسة:

تم توزيع عدد (136) استبانة، وتم استرداد (134) استبيان، وبعد الفحص والمراجعة تم استبعاد (3) استبيانات، وبلغت الاستبيانات الصالحة للتحليل (131) استبيان، أي بنسبة استجابة (96%)، حيث تم اعتماد مستوى الدلالة (0.05 ≥ α) الذي يقابله مستوى ثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2): عدد الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل

أعضاء هيئة التدريسي	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات المستبعدة	عدد الاستبانات القابلة للتحليل
المجموع	136	134	3	131
النسبة (%)	100%	99%	2%	96%

وقد استخدم الباحث طريقتين في توزيع واستلام الاستبيانات، الأولى كانت عن طريق التسليم المباشر (باليد)، أما الطريقة الثانية كانت من خلال تصميم الاستبيان على القوقل (Google Form).

رابعاً: ثبات الأداة (الاستبانة)

تم حساب الثبات لأداة الدراسة بمجالاتها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول رقم (3).

جدول (3): نتائج اختبار كرونباخ ألفا لحساب ثبات أداة الدراسة

ت	المحور	عدد الفرات	قيمة ألفا
.1	معوقات قانونية	14	0.867
.2	معوقات سياسية	12	0.796
.3	معوقات اقتصادية	10	0.957
.4	معوقات اجتماعية وثقافية	10	0.881
	مجموع الفقرات	**46**	

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3) أن معامل كرونباخ ألفا لجميع فقرات المحاور قاطبة تراوحت بين (0.796 – 0.957) ما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: خصائص العينة

1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

تبين نتائج تحليل البيانات في الشكل رقم (1) أن 97% من الذين شملهم الاستطلاع هم من فئة الذكور، في حين جاءت فئة الإناث بنسبة 34%، وهذا يدل على أن معظم الفئة التي شملها الاستطلاع من العنصر الرجالي.

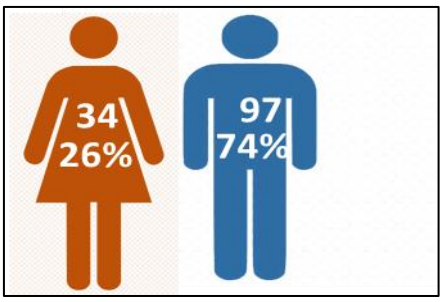

شكل (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

ثانياً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

يلاحظ من الشكل رقم (2) أن أكبر نسبة شملها الاستطلاع هي فئة الدرجة العلمية (محاضر) بنسبة تمثيل 56%، في حين جاءت نسبة فئة الدرجة العلمية (أستاذ مساعد) في المرتبة الثانية بنسبة 24%، أما 13% من أفراد العينة هم فئة الدرجة العلمية (أستاذ مساعد)، وجاءت في المرتبة الرابعة فئة (أستاذ مشارك) بنسبة تمثيل 6%، وأقل نسبة شملها الاستطلاع كانت لصالح فئة الدرجة العلمية (أستاذ) بنسبة 5%.

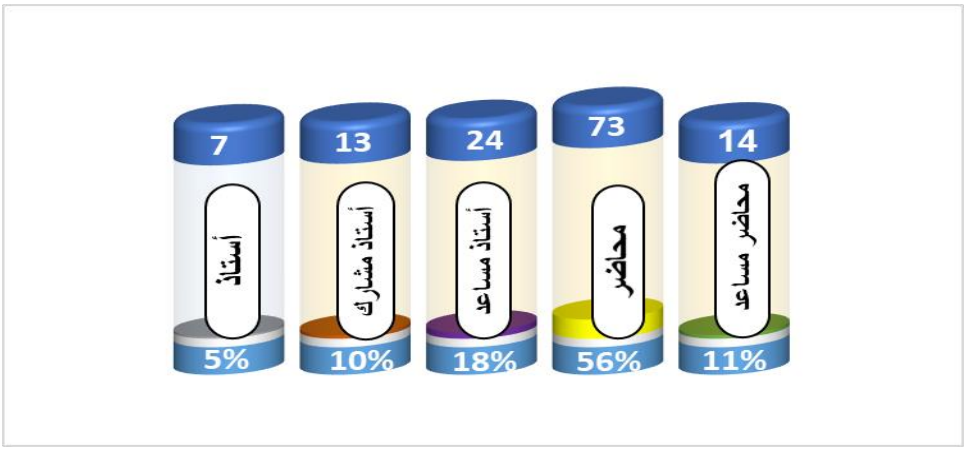

شكل (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

ثالثاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

ت	الخبرة	العدد	النسبة
.1	أقل من 5 سنوات	29	22%
.2	من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات	24	18%
.3	من 10 سنوات إلى أقل من 15سنوات	34	26%
.4	من 15 سنة فأكثر	44	34%
	الإجمالي	131	%100

يلاحظ من الجدول (4) أن أفراد العينة ممن تراوحت خبرتهم من (من 15 سنة فأكثر) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة تمثيل (29%)، يليها ممن تراوحت خبرتهم (من 10 سنوات إلى أقل من 15سنوات) بنسبة (26%)، وجاءت في المرتبة الثالثة لمن تراوحت خبرتهم (م أقل من 5 سنوات) بنسبة (22%)، أما أقل نسبة فجاءت لمن كانت خبرتهم (من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات) بنسبة تمثيل (18%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

نتائج الدراسة والمناقشة

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما هي المعوقات القانونية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة حول محور المعوقات القانونية.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الصعوبات القانونية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعوّق	الترتيب
.1	هناك حاجة إلى تعديلات قانونية لتعزيز فعالية النظام الانتخابي وتجاوز المعوقات القانونية الموجودة.	3.86	0.641	عالية	4
.2	عدم وجود قوانين صارمة وفعالة لضبط السلطة ومنع الفساد في النظام الانتخابي.	4.36	0.745	عالية جداً	1
.3	التشريعات القانونية المتعلقة بالنظام الانتخابي غير كافية لضمان الرقابة الفعالة.	3.61	0.647	عالية	9
.4	هناك حاجة إلى تقديم مزيد من الحماية القانونية لمستقبلية النظام الرقابي وضمان عدم التدخل السياسي.	3.94	0.537	عالية	3
.5	عدم وضوح القواعد والإجراءات اللازمة لتنظيم الانتخابات وضمان عدالتها وشفافيتها.	3.69	0.759	عالية	7
.6	هناك نقص في الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لتطبيق القوانين بشكل فعال.	3.81	0.781	عالية	5
.7	يتم التلاعب بعملية الانتخابات من خلال التعديلات القانونية غير العادلة، أو التأثير على الجهات المستقلة المسؤولة عن الرقابة والمراقبة.	3.92	0.747	متوسطة	10
.8	يتم رشوة الناخبين أو التزوير في النتائج أو استغلال الموارد العامة في صالح مرشح معين.	3.67	0.639	عالية	8
.9	هناك قيود قانونية على التمويل السياسي والإعلانات الانتخابية.	2.77	0.683	متوسطة	12

10	تعرض أعضاء الهيئات الرقابية للتأثير السياسي أو الضغوط الخارجية، مما يؤثر على قدرتهم على تنفيذ وظائفهم بشكل مستقل ونزيه.	2.96	0.730	ضعيفة	13
11	منع الناخبين المؤهلين من ممارسة حقهم في التصويت.	2.12	0.638	ضعيفة جداً	14
12	تعرض الانتخابات للتدخل الأجنبي، مثل حملات نشر المعلومات المضللة، ومحاولات الاختراق الإلكتروني، أو تمويل غير قانوني من مصادر خارجية.	4.11	0.469	عالية جداً	2
13	الشروط المطلوبة في الناخب وكذا شروط التسجيل في القوائم.	3.44	0.576	متوسطة	11
14	مسائل مرتبطة بنظام التمثيل الجماعي والفردي.	3.73	0.637	عالية	6
	المتوسط العام	**3.57**	**0.659**	متوسطة	

تشير نتائج تحليل الجدول (5) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور قاطبة بلغ (3.57) ما يعني أن درجة تقدير أفراد العينة حول المعوقات القانونية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا جاءت (عالية) وبانحراف معياري (0.659) ما يعني تقارب إجابات أفراد العينة حول هذا المحور. وللتعرف على الأهمية النسبية لفقرات المحور، فقد جاءت الفقرة (عدم وجود قوانين صارمة وفعالة لضبط السلطة ومنع الفساد في النظام الانتخابي) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.36) وبدرجة تقدير (عالية جداً)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (تعرض الانتخابات للتدخل الأجنبي، مثل حملات نشر المعلومات المضللة، ومحاولات الاختراق الإلكتروني، أو تمويل غير قانوني من مصادر خارجية) بمتوسط حسابي (4.11) وبدرجة تقدير (عالية جداً)، أما أقل المعوقات القانونية فكانت لصالح الفقرة (منع الناخبين المؤهلين من ممارسة حقهم في التصويت) بمتوسط حسابي (1.12) وبدرجة تقدير (ضعيفة).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما هي المعوقات السياسية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة حول محور المعوقات السياسية.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الصعوبات السياسية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعوّق	الترتيب
.1	تفتقر الديمقراطية في ليبيا إلى التجربة الحقيقية والممارسة الفعلية التي من شأنها أن تسهم في تطوير النظام الانتخابي والارتقاء به.	4.89	0.674	عالية جداً	1
.2	هناك تدخلات خارجية تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.	3.87	0.467	عالية	5

.3	هناك قيود على حقوق المرشحين وتنافسيتهم في الانتخابات.	2.02	0.756	ضعيفة	13
.4	هناك نقص في التوعية المدنية والمشاركة السياسية يؤثر على النظام الانتخابي.	4.43	0.782	عالية جداً	2
.5	هناك مشاكل في البنية التحتية الانتخابية مثل أنظمة التسجيل وآلات التصويت وإجراءات فرز الأصوات.	2.67	0.694	متوسطة	12
.6	ضعف دور الأحزاب السياسية.	3.98	0.746	عالية	4
.7	هناك تحديات في ضمان التمثيل والمشاركة العادلة للشباب والمجموعات المهمشة في العملية السياسية.	3.09	0.658	متوسطة	10
.8	وجود التطرف السياسي والتوجهات الأيدولوجية ما يؤدي إلى تعثر في عمليات اتخاذ القرار وتقويض فعالية النظام الانتخابي.	3.14	0.783	متوسطة	9
.9	تعرض عمليات الانتخابات للتشويه بسبب العنف والترهيب والإكراه والاعتداء الجسدي وترويع الناخبين، أو التلاعب بنتائج الانتخابات من خلال التهديدات.	2.69	0.678	متوسطة	11
10	التمويل المشبوه للحملات الانتخابية مثل عدم الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية ما يؤدي إلى الفساد والتأثير غير المشروع في العملية الانتخابية.	3.78	0.678	متوسطة	6
11	عدم محاسبة المسؤولين المنتخبين على أفعالهم وقراراتهم، ما يزعزع الثقة العامة في النظام الانتخابي. آليات ضعيفة للرقابة، وعدم شفافية محدودة في عملية اتخاذ القرارات.	3.99	0.762	عالية	3
12	تحيز وتلاعب وسائل الأعلام أو المشاركة في التلاعب من خلال تفضيل بعض المرشحين أو نشر المعلومات الخاطئة، وبالتالي تشويه العملية الانتخابية وإعاقة قدرة الناخبين على اتخاذ قرارات مستنيرة.	3.32	0.677	متوسطة	8
	المتوسط العام	**3.49**	**0.696**	**عالية**	

تشير نتائج تحليل الجدول (6) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور قاطبة بلغ (3.49) ما يعني أن درجة تقدير أفراد العينة حول المعوقات السياسية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا جاءت (عالية) وبانحراف معياري (0.696) ما يعني تقارب إجابات أفرد العينة حول هذا المحور. وللتعرف على الأهمية

النسبية لفقرات المحور، فقد جاءت الفقرة (تفتقر الديمقراطية في ليبيا إلى التجربة الحقيقية والممارسة الفعلية التي من شأنها أن تسهم في تطوير النظام الانتخابي والارتقاء به) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.89) وبدرجة تقدير (عالية جداً)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (هناك نقص في التوعية المدنية والمشاركة السياسية يؤثر على النظام الانتخابي) بمتوسط حسابي (4.43) وبدرجة تقدير (عالية جداً)، أما أقل المعوقات السياسية فكانت لصالح الفقرة (هناك مشاكل في البنية التحتية الانتخابية مثل أنظمة التسجيل وآلات التصويت وإجراءات فرز الأصوات) بمتوسط حسابي (2.67) وبدرجة تقدير (متوسطة).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما هي المعوقات الاقتصادية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة حول محور المعوقات الاقتصادية.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعوقات الاقتصادية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعوّق	الترتيب
.1	قوانين التمويل الانتخابي غير شفافة وتسمح بحدوث فساد مالي في العملية الانتخابية.	3.49	0.756	متوسطة	7
.2	نقص الاستقلالية والشفافية في القوانين الانتخابية يسهم في تفاقم المشكلات الاقتصادية للنظام الانتخابي.	3.73	0.743	عالية	3
.3	قلة الحوكمة الاقتصادية تؤثر على نزاهة الانتخابات والعملية الانتخابية بشكل عام.	3.59	0.831	عالية	5
.4	قص المساءلة الاقتصادية يؤثر على قدرة النظام الانتخابي على تحقيق العدالة والشفافية.	3.71	0.597	عالية	4
.5	هناك تحيّز في وسائل الإعلام الاقتصادية يؤثر على نزاهة الانتخابات وقدرة الناخبين على اتخاذ قرارات مستنيرة.	2.64	0.639	متوسطة	10
.6	ضعف في آليات الرقابة الاقتصادية على العملية الانتخابية يؤدي إلى انتهاكات وتجاوزات تؤثر على سير الانتخابات بشكل عام.	2.84	0.777	متوسطة	9
.7	هناك عوائق مالية تمنع المرشحين من ذوي الدخل المحدود من تمويل حملتهم الانتخابية وبالتالي تعذر الدخول إلى الانتخابات.	3.91	0.678	عالية جدا	2
.8	استغلال السلطة الاقتصادية والمالية المفرطة التي هي تحت تصرف السلطة الحاكمة.	4.26	0.467	عالية جدا	1

.9	استفحال ظاهرة الفساد مما يشكل عبئاً على التنمية الاقتصادية وعلى التحول الديمقراطي.	3.52	0.713	عالية	6
10	عدم ترشيد موارد الدولة (النفط) وغيرها لاستغلال الثروة البشرية والطبيعية وفق خطة تنموية عقلانية.	3.49	0.759	عالية	7
	المتوسط العام	**3.55**	**0.696**	**عالية**	

تشير نتائج تحليل الجدول (8) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور قاطبة بلغ (3.55) ما يعني أن درجة تقدير أفراد العينة حول المعوقات الاقتصادية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا جاءت (عالية) وبانحراف معياري (0.703) ما يعني تقارب إجابات أفرد العينة حول هذا المحور. وللتعرف على الأهمية النسبية لفقرات المحور، فقد جاءت الفقرة (استغلال السلطة الاقتصادية والمالية المفرطة التي هي تحت تصرف السلطة الحاكمة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.24) وبدرجة تقدير (عالية جداً)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (هناك عوائق مالية تمنع المرشحين من ذوي الدخل المحدود من تمويل حملتهم الانتخابية وبالتالي تعذر الدخول إلى الانتخابات) بمتوسط حسابي (3.91) وبدرجة تقدير (عالية جداً)، أما أقل المعوقات الاقتصادية فكانت لصالح الفقرة (هناك تحيّز في وسائل الإعلام الاقتصادية يؤثر على نزاهة الانتخابات وقدرة الناخبين على اتخاذ قرارات مستنيرة) بمتوسط حسابي (3.64) وبدرجة تقدير (متوسطة).

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

ما هي المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة حول محور المعوقات الاجتماعية والثقافية.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الصعوبات الاجتماعية والثقافية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعوّق	الترتيب
.1	عدم وجود سياسة حكيمة من شأنها أن تحد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز المشاركة في الحياة السياسية.	3.61	0.864	متوسطة	6
.2	فشل الدولة في الحد من البطالة وانعكاساتها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.	3.77	0.691	عالية	3
.3	هناك تحيزات ثقافية تؤثر على عملية التصويت وتوزيع السلطة السياسية في ليبيا.	3.7	0.713	عالية	4
.4	ضعف التوعية والتثقيف الاجتماعي والثقافي لتعزيز المشاركة السياسية وتحسين النظام الانتخابي.	4.37	0.597	عالية	1
.5	هناك فروقات اجتماعية وثقافية فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات	3.58	0.667	متوسطة	7

	السياسية وتقديرها بين الفئات المختلفة في المجتمع.				
.6	ضعف أو محدودية مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بالعملية الديمقراطية.	3.83	0.479	عالية	2
.7	انعدام الوعي وتراجع الثقافة السياسية لدى المواطن.	2.86	0.813	متوسطة	9
.8	تفجر إشكالية الهوية الوطنية الليبية، حيث يتمسك البعض بالاتجاه العروبي والإسلامي في حين يتمسك الاتجاه الآخر بالهوية الأمازيغية.	2.64	0.799	عالية جدا	10
.9	التعاطي السلبي مع المكونات الأمازيغية والطوارقية والتبوية مما ساهم بقدر كافٍ في تغييب المشروع المجتمعي.	3.68	0.769	عالية	5
10	ضعف السياسات لتعزيز التنوع والتمثيل في الهيئات الحكومية والبرلمانات.	3.53	0.953	متوسطة	8
	المتوسط العام	**3.56**	**0.735**	**عالية**	

تشير نتائج تحليل الجدول (8) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور قاطبة بلغ (3.56) ما يعني أن درجة تقدير أفراد العينة حول المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطوير النظام الانتخابي في ليبيا جاءت (عالية) وبانحراف معياري (0.735) ما يعني تقارب إجابات أفرد العينة حول هذا المحور. وللتعرف على الأهمية النسبية لفقرات المحور، فقد جاءت الفقرة (ضعف التوعية والتثقيف الاجتماعي والثقافي لتعزيز المشاركة السياسية وتحسين النظام الانتخابي) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.37) وبدرجة تقدير (عالية جداً)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (ضعف أو محدودية مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بالعملية الديمقراطية.) بمتوسط حسابي (3.82) وبدرجة تقدير (عالية)، أما أقل المعوقات الاجتماعية والثقافية فكانت لصالح الفقرة (تفجر إشكالية الهوية الوطنية الليبية، حيث يتمسك البعض بالاتجاه العروبي والإسلامي في حين يتمسك الاتجاه الآخر بالهوية الأمازيغية) بمتوسط حسابي (2.64) وبدرجة تقدير (متوسطة).

اختبار فرضيات الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الجنس، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة. وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الدرجة العلمية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الخبرة.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام اختبار (t) والجدول رقم (9) اختبار (ت) لدلالة الفرق بين متوسط أفراد العينة حول معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الجنس، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة.

جدول (9): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط أفراد العينة حول معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا، (ن = 131)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتغير	العدد	قيمة (ت)	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
صعوبات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا	3.54	0.698	الجنس	131	106.3301	0.000	دال عند $\alpha \leq 0.05$
			الدرجة العلمية	131	114.629	0.000	دال عند $\alpha \leq 0.05$
			الخبرة	131	159.222	0.000	دال عند $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في الجدول أعلاه. وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لمتغير الجنس، الدرجة العلمية، وسنوات الخبرة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط أفراد العينة حول معوقات تطوير النظام الانتخابي في ليبيا تعزى لمتغير الجنس، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة.
2. بلغ المتوسط الحسابي لمعوقات تطوير النظام الانتخابي لكافة المحاور (القانونية، السياسية، الاقتصادي، والاجتماعية الثقافية) (3.51) وبدرجة تقدير عالية.
3. برزت المعوقات القانونية أكثر المعوقات تأثيراً على تطوير النظام الانتخابي في ليبيا بمتوسط حسابي (3.57) ودرجة تقدير عالية، يليها المعوقات الاجتماعية والثقافية بمتوسط حسابي (3.56) وبدرجة تقدير عالية، يليها المعوقات الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.52) وبدرجة تقدير عالية.
4. وإن أقل المعوقات تأثيراً هي المعوقات السياسية بمتوسط حسابي (3.49) وبدرجة تقدير عالية.

ثانياً: التوصيات

1. يجب أن يكون التنظيم الانتخابي شفافاً ومفتوحاً، حيث يتم توفير معلومات واضحة ودقيقة حول إجراءات الانتخابات، وقواعد الترشيح والتصويت، وتمويل الحملات الانتخابية، والنتائج النهائية.
2. يجب أن يكون التنظيم الانتخابي عادلًا ومنصفًا، حيث يتم ضمان معاملة جميع المرشحين والناخبين على قدم المساواة وبدون تمييز. يجب أن تكون القواعد والإجراءات واضحة ومطبقة بشكل متساوٍ على الجميع.
3. يجب أن يكون التنظيم الانتخابي مستقلاً وغير متأثر بضغوطات سياسية أو مصالح خاصة من خلال تعيين هيئات ولجان مستقلة لإدارة الانتخابات واتخاذ القرارات المتعلقة بها.
4. يجب أن يكون هناك نظام فعال لمراقبة ورقابة التنظيم الانتخابي، يشمل آليات للكشف عن أي مخالفات وتلاعب وفحص شكاوى الانتخابات واتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة وجود مخالفات.

5. يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية لتحقيق نجاح التنظيم الانتخابي.
6. يجب أن تكون هناك التزامات واضحة من قبل الحكومة والسلطات تجاه تنظيم الانتخابات وقبول نتائجها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الباروني، نعمة حسين (2019)، المشاركة السياسية والقرار السياسي: في ليبيا بعد انتفاضة السابع عشر من فبراير، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
2. الكشر، عمران محمد (2023)، دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي AAJSR، المجلد [1] (يونيو – سبتمبر)، العدد [3].
3. المدهون، ربيع اسماعيل (2021)، العملية الانتخابية ودورها في الحكم السياسي، مجلة الرائد للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد [9]، العدد [6].
4. صلاح، أحمد. (2022)، التمثيل العادل في النظام الانتخابي، المركز الديمقراطي العربي، مجلة الديمقراطية السياسية، العدد [67].
5. بن يونس، محمد علي (2023)، الأحزاب السياسية في ليبيا وأثرها على التنمية السياسية: دراسة تحليلية على الأحزاب السياسية العاملة بمدينة مصراتة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، فرع الأكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا.
6. البلعزي، ابراهيم خليفة (2023)، الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية: دراسة استطلاعية لعينة من الأحزاب السياسية في ليبيا، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد [2] (أبريل – يونيو)، العدد [2].
7. المجلس الوطني الانتقالي، القانون رقم (4) لسنة 2012.
8. النايلي، عبد الستار، علي (2018)، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة، مجلة البحوث القانونية، جامعة الزاوية، العدد [9]، نوفمبر.
9. فولفرام لاخر (2016)، تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد [120].
10. عرفات، موسى عرفات (2020)، أثر الثقافة السياسية على التنمية السياسية، مجلة الاقتصاد والسياسية، المجلد [17]، العدد [4].

المراجع الأجنبية

1. Al-Abani, Masoud Ali, (2022), The Problem of Democratic Transition Stumbling in Libya After 2011, Journal of Political and Economic Sciences, Zaytuna University.
2. Jorado, G. Danial, (2020), The Impact of Political Culture on the Political Life: Arabic Case Studies: Journal of Economic and Politics, Vol. [16], No. [9].
3. Millerm R., Ken (2019), The Economic Challenges of Developing the Electoral System, African Studies Centre. Part2.
4. Raba, Mansour Zayed (2021), Electoral Systems and Democracy: A Comparison Study, A Master Degree in Political Economics, Koç. University.

الموقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/7/17/-التحالف-يتصدر-نتائج-انتخابات-ليبيا.
2. بدير، فاطمة (2018)، من هو عقيلة صالح رئيس البرلمان الليبي، مقال نشر في صحيفة العين الإخبارية الإلكترونية. متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/who-is-aqila-salih-speaker-libyan-parliament.
3. حكم المحكمة الدستوري بين الحكم بالرفض بحجة والقبول بفرحة (2014)، مقال منشور على صفحة أخبار ليبيا 24 على شبكة الإنترنت على الرابط https://akhbarlibya24.net
4. موقع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (2014) على شبكة المعلومات الدولية. متاح على الرابط: https://hnec.ly/?page_id=7496